اسم المقال: الاثنيات الفرعية (الدينية – القومية) ودورها في اعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005
اسم الكاتب: م.م. زينب حمزة عبد شدهان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7626
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاثنيات الفرعية (الدينية_القومية) ودورها في اعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005▽

Sub-ethnics (national-religious) and their role in rebuilding the Iraqi political system post 2005

م.م زينب حمزة عبد شدهان* Zainab Hamza Abd Shadhan

الملخص:

لم تكن عملية إعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد التغيير عام 2003، بالعملية اليسيرة، ولم تخلوا من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية جمة، داخلية وخارجية، إذ خضعت للتجاذبات الاثنية الحزبية_المكوناتية، لتؤدي تلك الاثنيات الدور غير القليل في عملية إعادة بناء النظام السياسي، وكان لها السبق في تشكيل مؤسساته، وطبيعة بنيتها ووظائفها وتوجهاتها، واخراجها بالشكل الذي هي عليه اليوم، بعد أن إعتمدت الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الحزبية كشكل للحكم، الامر الذي أفضى بدوره الى تعزيز الروابط_القيم التقليدية، وميلان نحو الولاءآت الفرعية على حساب الهوية الوطنية، مما عزز هيمنتها ورسخ سطوتها على النظام السياسي ومؤسساته واجهزته كافة، فبدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تم تأسيسه لتمثيل هذه الاثنيات لغاية الوقت الحاضر، حكمت الولاءات الفرعية، سلوكيات_وتوجهات الكتل والاحزاب، ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية كافة، بشكل أثر سلباً على عملية اعادة بناء النظام السياسي الجامع لمكونات المجتمع كافة دونما تمييز، ووضعته في مواجهة تحديات كبيرة، قد تهدد كيانه من الداخل، وتعرضه للتداعي والانهيار في حال استمرارها بصورتها السلبية.

الكلمات المفتاحية: العراق _ الاثنيات _ النظام السياسي_ الدين _القومية

Abstract

The process of rebuilding the Iraqi political system after the change in 2003 was not an easy process, and it was not without many political, social and economic challenges, internal and external, as it was subject to ethnic, party-component tensions, so that these ethnic groups played a not insignificant role in the process of rebuilding the political system, and had a head start. In forming its institutions, the nature of its structure, functions and directions, and bringing it into the form it is today, after adopting consensual democracy and party quotas

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/26 تاريخ القبول: 2024/4/19 تاريخ النشر: 2024/9/30

* جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية_ zainabhamzaabd@yahoo.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

as a form of government, Which in turn led to the strengthening of traditional value ties, and a tendency towards subsidiary loyalties at the expense of national identity, which strengthened its dominance and consolidated its influence over the political system and its institutions and all its apparatuses. Starting with the Transitional Governing Council, which was established to represent these ethnic groups until the present time, the subsidiary loyalties, behaviors and trends have governed Blocs, parties, and all state executive, legislative, and judicial institutions, This negatively affected the process of rebuilding the political system that includes all components of society without discrimination, and placed it facing major challenges that may threaten its existence from within, and expose it to collapse and collapse if it continues in its negative form.

Keywords :Iraq _ethnicities _political system _religion_ nationalism

المقدمة:

ان التعدد الاثني والتنوع الديني_القومي ظاهرة طبيعية، وقديمة قدم التاريخ، وملازمة للمجتمع العراقي، ومميزة له بالوقت نفسه، فالتعدد الاثني ظاهر في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، على العكس من ذلك، لطالما كانت مدعاة للفخر والاعتزاز، ووسيلة للتعايش السلمي بين اطياف الشعب العراقي، غير ان المشكلات الناتجة عنها ظهرت حينما أفضى ذلك التعدد الى اثار سلبية تهدد النظام السياسي، وقد تقوض استقلاليته، وهو ما شهدته عملية أعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد التغيير عام 2003، عقب صعود الاثنيات الفرعية (الدينية_القومية) التي عانت من التهميش والاقصاء الممنهج والمتعمد من قبل الانظمة السابقة، الى سطح_قمة العملية السياسية، وما مارسته هذه الاثنيات من دور كبير في عملية إعادة بناءه، وتشكيل بنيته، إذ عمدت الاثنيات الفرعية الممثلة بأحزاب وكتل سياسية، الى ترسيخ أُسس المحاصصة الحزبية والاستحقاقات المكوناتية، والاستقطابات السياسية، كمعيار أساس في اعادة بناء النظام السياسي، وتشكيل هويته، وتوجهاته، وطبيعة مؤسساته، بدءً من مجلس الحكم الانتقالية، مروراً بالحكومات الدستورية، لغاية الوقت الحاضر، مما أدى بدرجة ليست بقليلة الى ضبابية الرؤى ووحدة الاهداف المشتركة لمفهوم النظام السياسي الجامع للمكونات كافة، في فكر وسلوك الجماعات الاثنية، سواء في توزيع المهام والمناصب السياسية والادارية، او في ممارستها للسلطة الممنوحة لها، وميلان البعض مهنا لولاءاتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما سيتم البحث فيه هنا، للوقوف على طبيعة الاثنيات الفرعية في بنية المجتمع العراقي، ومدى دورها في اعادة بناء النظام السياسي من حيث بنية مؤسساته ووظائفها، واداءها السياسي على النحو الاتي:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه، إذ إن الاثنيات الفرعية الدينية والقومية وما لها من دور في اعادة بناء النظام السياسي العراقي الجديد بعد عام 2005 تستوجب الدراسة والبحث والتحليل، الامر الذي سيضطلع به قادم البحث للوقوف على اثرها في بنية النظام السياسي ووظائفه وتوجهاته وطبيعة مؤسساته الرسمية واداءها السياسي.

اشكالية البحث: تتمحور اشكالية الدراسة حول طبيعة الاثنيات الفرعية (الدينية_القومية) في المجتمع، ودورها في إعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، وما مدى تأثيرها على تشكيل بنيته، وتحديد ماهيته، وهويته وشكله، ووظائفه، ويتفرع عن هذه الاشكالية عدد من الاسئلة الفرعية التي يمكن ايجازها كما يأتي:

1. ما هي طبيعة المجتمع العراقي، وما ابرز الاثنيات الفرعية المكونة لبنيته الاجتماعية؟
2. ما هو دور الاثنيات الفرعية (الدينية_القومية) وحجم تأثيرها في إعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 من حيث بنيتة ومؤسساته؟
3. هل للاثنيات الفراعية (الدينية_القومية) تأثير على وظائف وتوجهات واداء مؤسسات النظام السياسي العراقي، وما حجم هذه التأثيرات؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة اساس مفادها: "كلما ازداد العمل على ترسيخ الهويات الفرعية (الدينية_العرقية) في بنية النظام السياسي ومؤسساته ووظائفه، كلما تعقدت وتباعدت واتسعت الهوة بين الجماعات الاثنية، الامر الذي يفضي الى النزاعات الداخلية، وزعزعة الامن المجتمعي وركون الجماعات الاجتماعية الى انتماءاتها الفرعية بشكل اكبر، وميلانها للانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية".

الاطار المنهجي للبحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النظمي كمنهج اساس في هذه الدراسة، للوقوف على مدخلات ومخرجات المتغيرات موضع الدراسة، وتسليط الضوء على دور الاثنيات الفرعية (الدينية_العرقية) في اعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005.

هيكلية البحث:

اشتملت الدراسة على ثلاث محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة،.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اولاً: مفهوم الاثنية وبنية المجتمع العراقي

قبل الخوض في دور الإثنيات الفرعية (الدينية_القومية) واثرها في عملية إعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، لابد من الخوض عن الجانب النظري لمتغيري الدراسة، للوقوف على معانيها، وفهم دلالاتها، ومعرفة مآلاتها، لتقديم تصور شامل عن هذه المتغيرات، وهو ما سيتم البحث فيه هنا من خلال مطلبين، الاول سنتناول فيه مفهوم الاثنية وتعريفاتها، في حين سنتناول في المطلب الثاني: الخارطة الاثنية وطبيعة وبنية المجتمع العراقي كما يأتي:

1. في معنى الاثنية

ان كلمة أثنية من حيث الاصل اللغوي مشتقة من الكلمة اليونانية (Ethnos) وتعني أمة او الجماعة البشرية ذات الاصل الواحد، اما اصطلاحاً فقد عرفتها الموسوعة البريطانية على انها: "جماعة إجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، واللغة، والقومية أو الثقافة"[1]، في حين عرفها قاموس ويبستر الامريكي على انها: "التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز فيما بينها بالعادات، السمات، اللغة"[2].

اما (**فريدريك بارث**_Frederic Barth) فيرى ان الاثنية لا تعبر عن الجماعات الساكنة_الثابتة، بل هي جماعات بشرية ديناميكية متغيرة، فيصفها بانها: "مجموعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها، ووجود ثقافة مشتركة تميزها عن غيرها من الجماعات، وقد يقوم هذا التمييز على أسُس لغوية، دينية، عرقية، تأريخية، إضافة الى ووجود وعي بأهداف الجماعة، وإتصال بين أفرادها"[3]، بينما يعرفها(**موريس ديفرجيه_Maurice Defergé**) على انها: "مجموعة بشرية محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه"[4]، ويذهب (**ترنر_Turner**) نفس مذهب (ديفرجيه) بوصفه الاثنية

([1]) The New Encyclopedia Britannica, Encyclopedia Britannica, Chicago, 15th Edition, Vol 4, 1992, P.582.

([2]) Webster's New World Dictionary of American language, New Yorks The World Publishing Co, 1962, P.456.

([3]) Frederic Barth, Ethnic Groups and Boundaries, Little Brown, Boston, 1969, p.11.

([4]) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دراسة الاقليات والحركات العرقية)، ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1997، ص 54_57.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بالجماعات الفرعية، مشيراً اليها كمجتمع ممكن ان يتميز بتاريخه، وسلوكياته وتنظيماته ومرجعياته المميزة[1].

وفي اللغة العربية فقد استعمل مفهوم الاثنية كمرادف للعرق، رغم ان الاخير في جوهره قائم على النسب والقرابة، وبالوقت الذي تحتل في الهويات الثقافية جوهر العلاقات الاثنية[2]، هناك من وضع الدين كسمة مميزة للاثنية، وعرفها على انها: "جماعة يشترك أفرادها بالدين كسمة من السمات التي تميزها بوصفها إثنية"[3]، بينما استثنى البعض الاخر سمة الدين كمعيار في تصنيفه للجماعات الاثنية، ويراها: "كجماعة مستقرة من البشر، تكونت تاريخياً على أرض معينة تقطنها، ذات خصائص مشتركة وثابتة نسبياً من اللغة والثقافة والتكوين النفسي والوعي بالذات، أي أدراك وحدتها، وتميزها عن كافة التشكيلات البشرية المماثلة"[4].

2. الخارطة الاثنية في المجتمع العراقي

يشتمل المجتمع العراقي على عدد غير قليل من الاثنيات الفرعية الدينية_القومية ويتكون من اطياف مختلفة، وهو ما سيتم البحث فيه هنا للوقوف على الخارطة الاثنية لبنية المجتمع العراقي، وفهم طبيعة هذه الاثنيات، ومدى تنوعها على النحو الاتي:

أ. الاثنيات القومية

- **العرب:** يشكل العرب الاثنية الاكبر في المجتمع العراقي بنسبة تصل الى (78%) من مجموع السكان[1]، ويتواجدون كأغلبية تتجاوز(90%) في محافظات (بغداد، كربلاء، النجف، المثنى، الانبار، بابل، القادسية، واسط، ذي قار، ميسان، البصرة)، بينما يتواجدون بنسب تتراوح (70%) في (ديالى ونينوى وصلاح الدين)، وما يقارب الـ(35%) من سكان محافظة (كركوك)[5].

([1]) وفاء لطفي، المجتمعات المتعددة، إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 6 أكتوبر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2010، ص18.

([2]) سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الاقليات، ط1، دار سعد الصباح، الكويت، 1992، ص 31_35.

([3]) المصدر نفسه، ص 22_25.

([4]) مجيد حميد عارف، أثنوغرافيا شعوب العالم، مطابع جامعة الموصل، 1990، ص17.

([5]) ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي (جدلية السلطة والتنوع)، مؤسسة مصر مرتضى، 2011، ص 50_54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

– **الكرد:** يعد الاكراد ثاني أكبر الاثنيات القومية في المجتمع العراقي بنسبة (18%) من مجموع السكان، ويتركز تواجدهم في محافظات (دهوك، والسليمانية، واربيل) كأغلبية سكان المحافظات، ولهم وجود متوازن في محافظة (كركوك) يصل الى (37%) من مجموع السكان[1]، ولهم تواجد في محافظة يصل الخمس عدد السكان (نينوى)، وكذلك في محافظة (ديالى) ومحافظة (صلاح الدين)، كما تضم العاصمة (بغداد) اعداد كبيرة من القومية الكردية لاسيما الكورد_الفيلية[2].

– **التركمان:** ان التركمانية هي ثالث القوميات الاثنية، من حيث عدد السكان في العراق، بنسبة تصل الى (2.5%)، ويتركز تواجد تركمان العراق في محافظات الشمال لاسيما (نينوى، واربيل، وكركوك، وديالى، وصلاح الدين) نزولا الى العاصمة (بغداد)[3].

– **الكلدو_اشور (السريان):** وهي تسمية تطلع على الاثنيات (الكلدانية والاشورية) من الديانة المسيحية، ويتركز تواجدهم في محافظة (دهوك ونينوى واربيل وبغداد) وهي من الاثنيات المتواضعة من حيث تواجدها ونسبتها من مجموع السكان التي تصل الى (1.5%)[4].

ب. الاثنيات الدينية

– **المسلمين:** ان الدين الاسلامي هو الدين الاكثر انتشاراً في المجتمع العراقي من حيث عدد المعتنقين، إذ يدين ما يقارب الـ(94%) من مجموع السكان بالدين الاسلامي، وينقسم المسلمين الى مذهبين أساس هما (سنة وشيعة)، والسنة تنقسم بدورها الى اربع مذاهب (الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنبلية) ويتركز تواجدهم كأغلبية في محافظات (الموصل، والانبار، وصلاح الدين، واربيل، والسليمانية، ودهوك)، ولهم وجود مشترك ومتوازن في محافظات (ديالى، وكركوك، وبغداد)، ولهم تواجد طفيف في محافظات (بابل، والبصرة)، اما المذهب الشيعي فينقسم هو الاخر الى عدة مذاهب ابرزها (الاثنى عشرية،

---

[1] () سليم مطر، جدول الهويات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2003، ص 80_81.

[2] () امين فرج لطيف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2012، ص 3_5.

[3] () ياسين البكري، هالة كريم، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، الشؤن الثقافية العامة، بغداد، العراق، 2013، ص 122_123.

[4] () هادي حسين، خارطة الجماعات الاثنية في العراق، مجلة شؤون عراقية، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين، العدد: (8)، ص 7_8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والكيسانية، والزيدية، والاسماعيلية، والفطحية، والواقفية) وشيعة العراق عموماً اثنى عشرية، ويتركز تواجدهم في الوسط والجنوب في محافظات (بابل، وكربلاء، والنجف، وواسط، والقادسية، والمثنى، وذي قار، والبصرة)، ولهم تواجد مشترك ومتوازن في (بغداد، وديالى، وكركوك) [1].

– **المسيحيين:** يشكل المسيحيون ما يقارب الـ(1.5%) من مجموع السكان، وهم اثنية عرقية ودينية في ذات الوقت، فعرقياً هم (كلدان واشوريون واثوريين) او ما يعرف بكلدو_اشور، ودينياً فهم مسيحيون، وينقسمون الى مذهبين أساس (كاثوليك، ارثوذكس)، الذين ينقسمان بدورهما الى (يعاقبة، ونساطرة)، ويتركز تواجدهم في محافظات (بغداد، نينوى، اربيل، دهوك، سليمانية)[2].

– **الصابئة المندائيين:** ان الصابئة المندائية احدى الاثنيات الفرعية_الدينية في المجتمع العراقي التي تقطن في محافظة نينوى في مناطق (سهل نينوي، وناحية بعشيقة، وبرطلة، والحمدانية، وقراقوش)، كما يتواجد عدد من الشبك في محافظة السليمانية، ولهم تواجد في محافظات الجنوب ايضاً (البصرة والعمارة والناصرية)، ويشكلون (0.2%) من مجموع السكان[3].

– **الشبك:** يتميز الشبك عن العرب والكرد وبقية الاثنيات العرقية بثقافتهم الخاصة، ويقطنون شمال العراق في محافظة نينوى، إذ يقتصر تواجدهم في مناطق (سهل نينوى، والساحل الايسر لمدينة الموصل، وتلكيف وبعشيقة وبرطلة) ويشكلون (0.3%) من مجموع السكان[4].

– **اليزيديون:** ان الايزيديون من الاثنيات التي اختلف الباحثون في تسميتهم وفي علاقتهم بالدين الاسلامي، واختلفوا في كونهم فرقة اسلامية ام ديناً خاصاً، غير انهم يعدون انفسهم ديناً مستقلاً عن الدين الاسلامي، ويتركز تواجدهم في شمال العراق في مناطق (سنجار وشيخان وبعشيقة وتعلفر وزاخو)، ويشكلون (0.5%) من مجموع السكان[5].

---

[1] () ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص 52_54.

[2] () المصدر نفسه، ص 54_60.

[3] () عبد سامي عبد الخالدي، الاقليات الدينية في العراق ودورها في بناء المجتمع (الصابئة المندائية انموذجاً)، مجلة كلية اليرموك، المجلد (13)، العدد (1)، 2021، ص 304_306.

[4] () سعد سلوم، الأقليات في العراق، مؤسسة مسارات العراق للتنمية الثقافية والاعلامية، 2013، ص 87_88.

[5] () هادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 6_7 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: الاثنيات الفرعية ودورها في اعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005

بعد التغيير السياسي وسقوط النظام السابق الشمولي، سارعت القوى السياسية الممثلة للاثنيات الفرعية دينياً_قومياً الى الاخذ بنظام الديمقراطية التوافقية كشكل للنظام السياسي الجديد بعد عام 2003، مع ان جذور هذا النظام قد تم الاتفاق عليها مسبقاً، وترجع الى ما قبل هذا التاريخ، وبالتحديد الى مرحلة المعارضة التي كانت تمارسها القوى السياسية من الخارج ضد النظام السابق، إذ كانت هناك توافقات بين تلك القوى، لضمان التمثيل المكوناتي للفئات الاجتماعية كافة، وتقنين نسب ذلك التمثيل في بنية النظام السياسي، بعد ان تتم عملية اسقاط النظام، الامر الذي ما لبث ان تحقق على ارض الواقع بعد اقرار الدستور العراقي لعام 2005 الذي وفر الغطاء القانوني لتقاسم السلطة، وصارت الديمقراطية التوافقية_المحاصصة الحزبية العلامة المميزة ومحور النظام السياسي الجديد، وهو ما سيتم البحث فيه هنا للوقوف على دور الاثنيات الفرعية في اعادة بناء النظام السياسي وتشكيل بنيته ومؤسساته* بما يتماهى وتطلعاتها واهدافها على النحو الاتي:

1.الاثنيات الفرعية ودورها في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

مَثل التغيير السياسي في العراق عام 2003 نقلة نوعية لم يشهدها العراق من قبل، بعد سقوط النظام الشمولي، والانتقال الى نظام ديمقراطي تعددي، تتوزع فيه السلطات بين الفائزين في الانتخابات من الاحزاب السياسية، فما أن تم اسقاط النظام، نُصب **(بول بريمر)** حاكم مدني للعراق، وجاء قرار مجلس الامن رقم **(1483)** لينص على انشاء مجلس الحكم الانتقالي كخطوة اولى لتشكيل الحكومة الدستورية[1]، إذ تشكيل مجلس الحكم من (25) عضواً مثلت الاثنيات الفرعية كافة، حصل المسلمون الشيعة فيها على (13) مقعد، والمسلمون السنة (5) مقاعد، والكرد (5) مقاعد، والكلدو_اشور (1) مقعد واحد، والتركمان (1) مقعد واحد، اما رئاسة المجلس فتكون بشكل دوري، لتبدأ ملامح المحاصصة

* قبل الخوض في بنية النظام السياسي ودور الاثنيات الفرعية في اعادة تشكيل وتأطير مؤسساته، لا بد من الاشارة الى اننا ستتناول في هذا الدراسة دور الاثنيات الفرعية في اعادة بناء المؤسسات الرسمية فقط، دون العروج الى دورها في اعادة بناء المؤسسات غير الرسمية للنظام السياسي، لما تشتمل عليه هذه المؤسسات من اهمية كبيرة، وما فيها من سرد قد يقوض وحدة دراستنا التي تركز على دور الاثنيات في اعادة بناء المؤسسات الرسمية للنظام السياسي بشيء من التفصيل، وربما نتناولها في دراسات اخرى.

[1]() للمزيد من المعلومات أنظر إلى: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1483، الصادر في 2003/5/22

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الحزبية، في اعادة بناء النظام السياسي العراقي بتقاسم السلطة القائمة على التمثيل المكوناتي للاثنيات، لا على أساس الكفاءة، بل الهوية، الامر الذي رسخ للمحاصصة الاثنية في اقتسام السلطة السياسية، والمناصب الادارية فيما بعد[1].

وفي 28 حزيران من العام نفسه، شُكلت الحكومة العراقية المؤقتة بعد مشاورات قام بها ممثل الامم المتحدة **(الاخضر الابراهيمي)**، والحاكم المدني **(بول بريمر)** والكيانات والقوى السياسية، مع مجلس الحكم الانتقالي، لتنتهي المشاورات باختيار السيد **(غازي الياور)** كرئيس للجمهورية، والسيد **(اياد علاوي)** كرئيس للوزراء، والسيد **(برهم صالح)** كنائب لرئيس الوزراء، وكل من السيد (ابراهيم الجعفري، والسيدة روز نوري شاويس) كنائبين لرئاسة الجمهورية، لتحل على اثرها سلطة التحالف وتتولى الحكومة الجديدة مهام ادارة النظام السياسي[2].

من هنا نلحظ ان دور الاثنيات الفرعية في تشكيل_بناء النظام السياسي قد بدأ بالفعل على ارض الواقع، وبشكل واسع، وان كانت توجهاتها غير معلنة بشكل رسمي في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، او في الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور(التي سنتناولها في قادم البحث)، الا ان دورها في اعادة بناء النظام كبيرة، ولا يمكن التغافل عنها، لتضطلع بعدها بأجراء انتخابات الجمعية الوطنية في اواخر كانون الثاني عام 2005، والتي عدت العراق دائرة انتخابية واحدة، واعتمدت نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد حسب التوزيع المكوناتي، الامر الذي صب في مصلحة الاثنيات الفرعية نظرياً وعملياً، وساعدها في الاستقطاب الفئوي، والتخندق السياسي، لكسب اصوات_دعم_تاييد الاثنيات التي تمثلها، إذ اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الاحزاب السياسية الشيعية بـ(140) مقعداً، والاحزاب السياسية السنية بـ(40) مقعد، والاحزاب السياسية الكردية بـ(75) مقعد، والاحزاب السياسية التركمانية بـ(3) مقاعد، وباقي الاحزاب بـ(17) مقعد[3]، وعليه يمكن القول ان عملية اعادة بناء النظام السياسي وتشكيل مجلس الحكم واجراء الانتخابات من قبل الاحزاب الممثلة للإثنيات الفرعية بدت واضحة للعيان، ولا يمكن نكران ما أدته

---

[1]() رند رحيم فرانكي، مراقبة الديموقراطية في العراق، تقرير رقم (1) عن الواقع في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (297)، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني، 2003، ص180.

[2]() صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، ط1، منتدى المعارف للنشر، بيروت، 2020، ص 69_70.

[3]() سعد محمد حسن، المجموعات الاثنية والمشاركة السياسية في المشرق العربي (نماذج مختارة)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 99_103.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من دور في انشاء النظام الحالي، الذي جاء بصيغة تقاسم السلطة والمناصب بحسب التمثيل الاثني القومي_المذهبي، وليس على أسُس وطنية، تسعى اطرافه الى بناء نظام سياسي صحي وسليم، تكون معايير المفاضلة فيه على أسس وطنية.

2.الاثنيات الفرعية واعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005

لم تخلوا عملية اعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 من تأثيرات الاثنيات الفرعية في مجالات عديدة، وهو ما سوف يتم البحث فيه هنا على النحو الأتي:

أ. الاثنيات الفرعية ودورها في كتابة الدستور العراقي لعام 2005

من اجل استكمال البناء المؤسسي للنظام السياسي، وتنفيذاً لمهامها المناطة بها، شكلت الجمعية الوطنية في 10 ايار 2005 لجنة لكتابة الدستور من (71) عضواً، وكما جرت العادة في انتخاب اعضاء مجلس الحكم على أسُس حزبية، أعتمدت القوى السياسية معيار الإنتماء المكوناتي والتوافقية الاثنية في اختيار اعضاء اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، إذ كانت حصة الاحزاب السياسية الشيعية (28) عضواً، والاحزاب السياسية السنية (15)، والاحزاب السياسية الكردية (15)، واربع مقاعد للاحزاب التركمانية والمسيحية، وتسع مقاعد للاحزاب السياسية الاخرى كممثلين عن جميع مكونات في المجتمع العراقي[1].

لتجري بعدها عملية صياغة الدستور بتوافق جميع تلك الاحزاب، وعُرضت المسودة النهائية للاستفتاء الشعبي في 15 تشرين الاول 2005، فجاءت نسبة الموافقة بـ(78%)[2]، ليدخل الدستور العراقي حيز التنفيذ في 15 تشرين الثاني 2005 بتوافق جميع القوى والاحزاب السياسية والاثنيات الممثلة لها، لتترك الاخيرة بصمتها في بنية النظام ومؤسساته بشكل دائم، بعد ان أصبح العراق دولة اتحادية مركبة فيدرالية_برلمانية قائمة على أسُس التمثيل المكوناتي[3]، واعتماد اللامركزية الادارية، وتقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم، وهو ما عملت القوى السياسية على تقنينه في الدستور منذ

---

[1]() نبراس المعموري، محنة الدستور واشكاليات التعديل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص 51_52.

[2]() سعد شهاب احمد الشيخ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2022، ص 84.

[3]() ينظر المادة (1)، الدستور العراقي لعام 2005.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

البداية، فبعض هذه النصوص التي تم تضمينها في الدستور، انما ترسخ للنزعة الاثنية، وتعمق الانشقاق الطولي في بنية النظام السياسي، وتقوض الخطاب الوطني الجامع لحساب الخطاب المكوناتي.

ب. الاثنيات الفرعية ودورها في اعادة بناء مؤسسات النظام السياسي العراقي

فيما يتعلق بعملية إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي العراقي فلم تخلو هي الاخرى من التأثيرات للأحزاب السياسية، التي عملت على ترسيخ المحاصصة الحزبية في بنية هذه المؤسسات، إذ جرى العرف السياسي بين القوى السياسية الممثلة للاثنيات الفرعية على ان يكون رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة الاتحادية العليا، ورئيس مجلس النواب من مكونات محددة سلفاً، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل على النحو الأتي:

- **السلطة التشريعية**

تتألف السلطة التشريعية في النظام السياسي العراقي بموجب المادة (48) من مجلس النواب ومجلس الاتحاد(الذي لم يشكل لغاية كتابة هذه الدراسة)، ويتم انتخاب اعضاءه من قبل الشعب بصورة مباشرة بالاقتراع السري، بواقع مقعد واحد لكل مئة الف، على ان يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه[1]، ويضم المجلس (24) لجنة دائمة، مع امكانية اضافة عدد من اللجان في حالات الطوارئ، ويضطلع المجلس بمهام تشريع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية وانتخاب الحكومة ورئيسها وتعيين السفراء والدرجات الخاصة، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعيين اعضاء المحكمة الاتحادية، والهيئات المستقلة، والموافقة على مشروع الموازنة العامة واعلان حالة الحرب والطوارئ وسحب الثقة من الحكومة[2]. غير ان السلطة التشريعية على اهميتها، وعلى ما تؤديه من مهام خطيرة في بنية النظام لم تخلو من التدخلات الاثنية، إذ اقتضت التوافقية الحزبية ان يكون رئيس مجلس النواب ونائبيه من مكونات معينة، فضلاً عن رئاسة اللجان التي نالت نصيبها من التوزيع المحاصصة، بعيداً عن معايير الكفاءة والنزاهة، الامر الذي ينعكس بشكل ليس بقليل على استقلاليتها، ويحجم دورها في تأدية مهامها الرقابية والتشريعية المناطة بها.

[1]() ينظر المواد (48) (49)، الدستور العراقي لعام 2005.

[2]() ينظر المواد (61) (62)، الدستور العراقي لعام 2005.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **السلطة التنفيذية**

تتكون السلطة التنفيذية بموجب المادة (66) من: "رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء"[1]، فرئيس الجمهورية هو رمز وحدة الدولة وسيادة الوطن، ينتخب لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[2]، ويضطلع بمهام: "اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس الوزراء، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب، الموافقة على التشريعات العامة، ومنح الاوسمة والمصادقة على احكام الاعدام، وتكليف مرشح الكتلة النيابية الاكبر بتشكيل مجلس الوزراء"[3]، وتجدر الاشارة هنا الى ان مهام رئيس الجمهورية شكلية_شرفية لاقترانها بموافقة مجلس النواب ومجلس الوزراء، في حين ان السلطة الفعلية من نصيب مجلس الوزراء، برئاسة رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، إذ يمارس مجلس الوزراء: "صلاحيات صنع وتنفيذ وتقويم السياسات العامة للبلاد، والاشراف على عمل الوزارات والمحافظات"[4]، وتنفيذ القوانين: "التي شرعتها السلطة التشريعية، واصدار الانظمة والتعليمات الخاصة، واعداد مشروع الموازنة، والتوصية على تعيين وكلاء الوزراء والسفراء، والتفاوض وتوقيع المعاهدات الدولية، فضلاً عن اقتراح مشروعات القوانين"[5]، غير ان السلطات والصلاحيات الممنوحة لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وان كانت تمنحهم سطوة في النظام السياسي، الا انها بالوقت نفسه باتت تابعة بدرجة كبيرة للتوافقات الحزبية_الاثنية، فالتقسيم الإثني للمناصب السياسية لم يغادر السلطة التنفيذية منذ حل عليها بعد عام 2003، إذ جرى عليها من الاعراف التوافقية ما جرى على السلطة التشريعية واصيبت بما اصابها، إذ اقتضت التوافقية الاثنية ان يكون رئيس مجلس الوزراء من مكون معين، وكذلك الحال بالنسبة للوزارات التي نالت نصيبها هي الاخرى من ذلك التأثير، الامر الذي يهدد حياديتها وقد يقوض استقلاليتها، اذا ما زادت عن حدودها الطبيعية.

- **السلطة القضائية:** تتكون السلطة القضائية بموجب المادة (89) من: "مجلس القضاء الاعلى، والمحكمة الاتحادية، ومحكمة التمييز، وجهاز الادعاء، وهيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية

---

[1]() ينظر المادة (66)، الدستور العراقي لعام 2005.
[2]() ينظر المادة (67)، الدستور العراقي لعام 2005.
[3]() ينظر المادة (73)، الدستور العراقي لعام 2005.
[4]() ينظر المادة (78)، الدستور العراقي لعام 2005.
[5]() ينظر المواد (80) (110) (111) (112)، الدستور العراقي لعام 2005.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاخرى"[1]، و"القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاة او في شؤون العدالة"[2]، ويتولى مجلس القضاء الاعلى مهام: "ادارة شؤون القضاء والاشراف على القضاء الاتحادي، وترشيح رئيس واعضاء محكمة التمييز ورئاسة الادعاء العام لمجلس النواب"[3]، في حين تمارس المحكمة الاتحادية مهام: "الرقابة على دستورية القوانين، وتفسير الدستور، والفصل في النزاعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم، وبين الاقاليم والمحافظات، وكذلك المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات"[4]، وكما هو الحال في السلطة التنفيذية والتشريعية فأن السلطة القضائية على استقلالها لم تنجو من الضغوطات والتدخلات الاثنية والحزبية، في بنيتها وطبيعة اجهزتها، إذ خضعت هي الاخرى للمحاصصة المكوناتية والتوافقية الحزبية، فمنذ التغيير السياسي لغاية الوقت الحاضر كانت رئاسة المحكمة الاتحادية من نصيب مكون معين، فضلاً عن ان نصف اعضاء مجلس القضاء الاعلى، ومناصفة باقي الاجهزة القضائية مع المكونات الاثنية الاخرى، الامر الذي منح الاثنيات الفرعية سطوة وقدرة في التأثير بدرجة ليست بقليلة في بنية ومؤسسات السلطة القضائية والتأثير في بعض الحالات على بعض قراراتها.

- الهيئات المستقلة

هذا وان ما تم اعتماده في التعامل مع المؤسسات الاخرى قد تمدد للهيئات المستقلة ايضاً، وفضلاً عن السلطات الثلاث فان الهيئات المستقلة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة مجلس النواب، خضعت هي الاخرى للتجاذبات الاثنية، والتوافقية الحزبية بين القوى السياسية، إذ جرت العادة_الاعراف المحاصصاتية بين الكتل السياسية، على أن تخضع تلك الهيئات للمحاصصة الحزبية والتوافقات الاثنية، ولا يفوتنا ان ننوه هنا الى اخراج الاوقاف الثلاث منها كونها متوازنة وتتولى كل اثنية ادارة اوقافها[5]، مما جعلها عرضة للتدخلات الحزبية، والتأثيرات الاثنية، الامر الي انعكس بشكل سلبي على اداءها لمهامها

---

[1]() ينظر المادة (89)، الدستور العراقي لعام 2005.
[2]() ينظر المادة (88)، الدستور العراقي لعام 2005.
[3]() ينظر المادة (91)، الدستور العراقي لعام 2005.
[4]() ينظر المادة (93)، الدستور العراقي لعام 2005.
[5]() حمزة مصطفى، المحاصصة الطائفية والعرقية تتقاذف كرة الهيئات المستقلة في العراق، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية بتاريخ: 21 مارس 2015، تاريخ الدخول 21 سبتمبر 2023، متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://aawsat.com/home/article/317926/% %82 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

واستقلاليها، بعد ان جرى توزيعها على أساس التوافق المكوناتي والاثني، لا على اساس الكفاءة والنزاهة الوطنية، بذات الطريقة التي جرى فيها توزيع_تقاسم الحقائب الوزارية.

ثالثاً: الاثنيات الفرعية واثرها في اداء المؤسسات الرسمية للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005

سنتناول في هذا المبحث مدى إنعكاس تأثير الاثنيات الفرعية في أداء مؤسسات النظام السياسي العراقي بعد عام 2005، وما شكلته من تحديات امام بناء النظام السياسي المستقل، والمؤسسات الحيادية، من خلال البحث فيما أدته من ادوار_تأثيرات على هذه المؤسسات (التشريعية، التنفيذية) في اداء وظائفها المناطة بها، كما يأتي:

1.الاثنيات الفرعية واداء السلطة التشريعية

قد أنتاب أداء السلطة التشريعية في النظام السياسي العراقي العديد من المأخذ، بسبب تأثرها بدرجة ليست بقليلة بالإثنيات الفرعية في تشكيلها وبنيتها، الأمر الذي أنعكس فيما بعد على اداءها ومهامها المناطة بها، إذ خضعت للتوافقات الحزبية والمحاصصة المكوناتية التي تركت تبعاتها في اداءها ووظائفها، إذ ألفت اختيار هيئتها الرئيسية بموجب العرف التوافقي من مكونات_احزاب معينة، فضلاً عن إمتداد تأثير الاثنيات الفرعية الى عمل اللجان البرلمانية، التي لم تسلم هي الاخرى من تأثير الاثنيات الفرعية، فرئيس اللجنة من أثنية، والنائب الاول من اثنية، والنائب الثاني من اثنية اخرى، وهكذا دواليك بالنسبة لبقية اللجان، إذ اضحت معالم الولاءات الاثني والاستحقاقات المكوناتية لا الاتخابية طاغية في بنية البرلمان وممارساته ايضاً.[1]

ان تأثير الاثنيات الفرعية في اداء السلطة التشريعية لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزها الى درجة كبيرة في القصور في الجانب التشريعي، وفي سن القوانين التي تخدم المواطنين، إذ خضعت مشاريع القوانين المفاوضات الحزبية بين الكتل السياسية، وان لم يتم التوافق عليها فلا تخرج الى النور الا بعد مخاض عسير[2]، فضلاً عن القصور المتسمر والمزمن في استعمال الفيتو على قانون الموازنة التي لا

---

[1]() عبد علي كاظم، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010_2011، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 75_79.

[2]() فراس عبد الكريم، اداء البرلمان العراقي بعد عام 2005 الواقع والطموح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (52)، 2012، ص 26_27.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تلبي طموحات الاثنيات الفرعية، او ترى فيها شيء من الغبن، إذ تم تأخير العديد من الموازنات وعرقلتها ولم يتم التصويت عليها[1]، ما جعل العديد من القوانين تعطل او يتم تمريها بصيغة الحزمة الواحدة_السلة الواحدة، لتنازل كل اثنية عن معارضتها وعرقلتها للقانون الذي لا تريد تمريره، مقابل الحصول على موافقة الاثنية الاخرى للتصويت على القانون الذي تسعى الى تمريره بالتصويت المتبادل.[2]

ويظهر التبطؤ الذي اصاب الدور الرقابي للبرلمان العراقي، في كونه سلطة منفردة في نظام يعتمد ثنائية السلطة التشريعية، بسبب عدم التوافق الاثي، على تشكيل مجلس الاتحاد كغرفة ثانية ساندة للبرلمان[3]، فضلاً عن خلوه من المعارضة السياسية التي تقوُم عمل الحكومة وتراقب اداءها، فالسلطة التشريعية في النظام السياسي العراقي، قائمة على التوافقية ومشاركة جميع الاحزاب في السلطة، مما أثر بشكل سلبي على امكانية وجود معارضة سياسية، وحكومة ظل في البرلمان[4]، فتأثير الاثنيات الفرعية في اداء وسلوك السلطة التشريعية كان مجاوراً للصواب في جزء كبير منه، بسبب المحاصصة المكوناتية والتوافقية الاثنية، في تولى المناصب المهمة لرئاسة مجلس النواب ونائبيه واللجان الدائمة فيها، فضلاً عن خضوع مهامها ووظائفها للتجاذبات الحزبية والمحاصصاتية بالتصويت على المشاريع والقوانين الفئوية.

2.الاثنيات الفرعية واداء السلطة التنفيذية

فيما يتعلق بأداء السلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 فقد واجهت هي الاخرى الكثير من التحديات_العقبات، وتركت الاثنيات الفرعية اثرها في صميم عملها، فكما هو الحال في العرف المتبع بتوزيع المناصب في السلطة التشريعية، فهذه المحاصصة الحزبية القومية الدينية انتقلت، الى بنية السلطة التنفيذية ايضاً، مما أنعكس على اداءها_وظائفها[5]، فرئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) يتم اختياره بموجب التوافقات الاثنية من قبل مكون معين، ورئيس الجمهورية من قبل

---

[1]() احمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد عام 2003، ط 1، دار السنهوري، بيروت، 2017، ص 322_320

[2]() علي خلف عباس، الديمقراطية التوافقية دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، مجلة المأمون الجامعة، العدد (31)، بغداد، 2018، ص 91_94.

[3]() فالح عبد الجبار، مأزق الدستور (نقد وتحليل)، ط1، منشوراتمعهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص 57_59.

[4]() عبد علي كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 115_116.

[5]() سعد شهاب احمد الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص 123_124.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مكون اخر، ونواب رئس الجمهورية هم ايضاً موزعون بين هذا المكون وذاك، بواقع منصب لكل منهما، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الوزارات، فهي تتأرجح هنا وهناك، تبعاً للتوافقات الاثنية والاستحقاقات الانتخابية[1].

يبدو ان هذا التوزيع الاثني، قد شكل الواقع الذي وصلت اليه السلطة التنفيذية، فالتوافق بين الاثنيات الفرعية بلغ مبلغاً لا يمكن التغافل عنه، وانعكس بشكل سلبي على حيادية السلطة التنفيذية، ويهدد استقلالها في حال استمراره بصيغة متشددة، وقد يهدد وجود النظام السياسي وينذر بتفككه وانهياره في حال استمراره، وهذا رأي على ما فيه من تشاءم لا يخلو من صواب، لاسيما وان المناصب السياسية، باتت توزع حسب الانتماء الاثني في مؤسسات واجهزة السلطة التنفيذية وفروعها ودوائرها كافة[2].

الامر الذي انعكس بشكل سلبي على اداءها في ممارسة مهامها وصلاحياتها، وافضى الى تهديد حياديتها وتواضع انجازاتها، وعدم تطبيق غالبية برامجها على ارض الواقع، فضلاً عن التجاذبات التي تتخل هذه المحاصصة_التوافق على المناصب بين الاثنيات الفرعية، وما تتركه من اثر يربك النظام، ويؤدي في كثير من الاحيان الى انسداد سياسي يؤرق العملية السياسية، ويزيد التوتر بين القوى والاحزاب السياسية، مما أثر على اداءها، وأبطأ بدرجة كبيرة اختيار الكابينة الحكومية في اكثر من مناسبة، وكل هذا كان مردوده سلباً على حياة المواطن من جهة، وتعطيلاً لمهام السلطة التنفيذية، على حساب المصلحة العامة من جهة أخرى، فضلاً عن مخالفته لبعض القوانين واللوائح الدستورية التي تقتضي تشكيل الحكومة في مدة اقصاها (90) يوماً بعد المصادقة على نتائج الانتخابات، ومما يؤسف له ان هذا التأخير_التراخي في تشكيل الحكومات قد ألفته العملية السياسي وبات من المسلمات التي تعقب كل انتخابات لحين ارضاء جميع القوى الاثنية والحزبية[3].

ان مؤشرات ضعف الاداء السياسي للسلطة التنفيذية بات واضحاً ولا يمكن مواربته، فحسب التقرير الصادر عن اللجنة المالية عام 2011 وصلت نسب انجاز بعض الوزارات الى (40%) فقط من

---

[1]() طه ابراهيم عبد، السلطة التنفيذية وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017، ص 51_55.

[2]() زيد عدنان محسن، مقومات ومعوقات النظام السياسي (العراق بعد عام 2005 انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد (48_49)، جامعة النهرين، 2017، ص 223_224.

[3]() فراس عبد الكريم البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 26_29.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التزاماتها ومشاريعها، وكذلك الحال في التقرير الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار عام 2021 الذي وصلت نسب انجاز في اكثر من الف مشروع الى (15%) فقط، وفيما يتعلق بالخدمات العامة كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والانترنت، فلم تختلف عن سابقاتها كثيراً، وتشاركت معهم نسب الانجاز المتدنية، فالعراق يتذيل التصنيفات العالمية للتعليم والصحة ونصيب الفرد من الطاقة والمياه النظيفة، ويشهد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فقد كان للاثنيات الفرعية واعتمادها الاستحقاقات المكوناتية في توزيع المناصب، بالغ الاثر في سؤء الادارة السياسية، وانعكست هذه التوافقات على اداء السلطة التنفيذية بشكل سلبي، مما انعكس بدوره على اداء السلطة التنفيذية وحياديتها في تنفيذ مهامها وانتقائيتها في ممارسة واختيار قياداتها وتنفيذ برامجها الحكومية، الامر الذي ترك اثره في حياة المواطن الذي عانى من تردي الخدمات العامة الاساس[1].

[1]() سعد شهاب احمد الشيخ، صدر سبق ذكره، ص125_128.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يسعنا القول ان ترسبات الثقافات الاجتماعية والعقلية المشبعة بالافكار التقليدية التي تحكمها رواسب الانتماء الاثني لبعض للاحزاب والقوى السياسية، قد ادت الى تأطير مؤسسات النظام بعد التغيير السياسي عام 2003 بالشكل الذي جعل كل اثنية من اثنيات المجتمع العراقي تتجه الى اصولها التقليدية، وترى في الاثنيات الاخرى منافس قد يهدد مصالحها وحقوقها وحرياتها، فالقوى السياسية الممثلة للاثنيات الفرعية لم تتمكن من ايجاد ارضية وسطية للحوار الوطني المشترك، الذي يقدم المصلحة العامة على المصلحة الضيقة، ويعزز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية، الامر الذي انعكس على عملية اعادة بناء النظام السياسي التي لم تكن بالعملية اليسيرة، ولم تخلو من صعوبات جمة، بعد خضوعها للتجاذبات الحزبية والمحاصصة المكوناتية التي فعلت فعلها في بنية وممارسات النظام ومؤسساته، فلا يمكن التغافل عما أدته الاثنيات الفرعية من دور كبير، في عملية اعادة بناء النظام السياسي، وتشكيل مؤسساته بالشكل الذي هي عليها اليوم، حرصاً منها على حماية مكوناتها الدينية والقومية، وتطلعاتها، إذ اعتمدت نظام الديمقراطية التوافقية القائم على المحاصصة الحزبية والاستحقاقات المكوناتية كشكل للنظام السياسي الجديد، الذي باتت مؤسساته وأجهزته وسلطاته، مكاسب سياسية بين الاثنيات، فالسلطات الثلاث والاجهزة المتفرعة عنها، يتم توزيعها حسب الاستحقاقات الاثنية، الامر الذي أثر بشكل سلبي في استقلاليتها، وقيدها بقيود المحاصصة التي تعد حاجزاً يعيقها بدرجة كبيرة عن تأدية مهامها، الأمر الذي أفضى إلى ضعف الخدمات العامة، الواقع الامني وإنتشار العنف بأشكاله المختلفة، وضعف مشاريع التنمية، وتفشي الفساد المالي والاداري في عديد من مؤسسات النظام واجهزته، فضلاً عن التنافس الحاد بين الاثنيات الفرعية والاحزاب السياسية، فكل اثنية تحاول حماية مصالحها وتحقيق اكبر قدر من المكاسب السياسية، وان كان على حساب الاثنيات الاخرى، فهذا الانزواء الاثني بين الاثنيات الفرعية، في حال استمراره يهدد بنية النظام السياسي، وينذر بتفكك مؤسساته، ويقوض استقلاليتها، فكان أجدر على الاثنيات الفرعية والقوى والاحزاب السياسية عبور نفق الديمقراطية التوافقية والمحاصصة المكوناتية غير الرشيدة، وتجاوزها الى بر النظام السياسي الجامع لمكوناته المجتمع كافة، وتقديم الهوية الوطنية الجامعة على حساب الهويات_الاثنيات الفرعية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **الاستنتاجات:**

خلصت الدراسة بعد البحث والتحليل في دور الاثنيات الفرعية (الدينية_القومية) في اعادة بناء النظام السياسي الى جملة الاستنتاجات التي تجيب على الاشكالية التي تم عرضها في مقدمة الدراسة، وتثبت صحة فروضها، ويمكن ايجاز هذه الاستنتاجات على النحو الاتي:

1. قامت عملية اعادة بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 على أسُس أثنية ومحاصصاتية (دينية_قومية)، رسخت الفضيلات المكوناتية والحزبية في بنية ومؤسسات النظام السياسي وفي توزيع المناصب السياسية والادارية.
2. أن الاثنيات الفرعية قد عمدت الى تشكل المؤسسات السياسية والسلطات الدستورية في النظام السياسي العراقي بعد اسقاط النظام الشمولي بالشكل الذي يضمن استمرار المحاصصة الحزبية والتوافقية الاثنية بين القوى السياسية.
3. ان دور الاثنيات الفرعية في عملية اعادة بناء النظام السياسي لم يقف عند تشكيل مؤسساته وتحديد وظائفها فقط، بل تجاوزتها الى تحويل التعدد الاثني الى تعدد سياسي، فلم تعد الاغلبية السياسية هي المعيار الاساس للظفر بالسلطة السياسية، بل باتت الاغلبية المجتمعية هي المعيار، مما افضى الى لجوء الاثنيات الفرعية الى اصولها التقليدية بشكل اكبر لحماية مصالحها واستحقاقاتها الانتخابية.
4. تحول الاولوية الهوياتة بسبب المحاصصة الحزبية واعتماد الديمقراطية التوافقية بصيغة غير رشيدة الى الاثنيات الفرعية التقليدية، واتجاه الولاء من الهوية الوطنية الجامعة الى تلك الاثنيات، مما أثر بشكل سلبي في الشعور بالانتماء للنظام والدولة والوطن، وهدد بشكل ليس بقليل كل اشكال الثقة بين الاثنيات الفرعية المختلفة، وبين النظام السياسي ومؤسساته واجهزته المختلفة والمتعددة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. The Iraqi Constitution of 2005.
2. Ahmed Wahban, Ethnic Conflicts and the Stability of the Contemporary World (Study of Ethnic Minorities and Movements), 1st edition, New University House, Alexandria, 1997.
3. Wafaa Lotfy, Multiple Societies, unpublished doctoral thesis, 6th of October University, Faculty of Economics and Political Science, Cairo, 2010.
4. Saad al-Din Ibrahim, Reflections on the Issue of Minorities, 1st edition, Dar Saad al-Sabah, Kuwait, 1992.
5. Majeed Hamid Arif, Ethnography of the Peoples of the World, Mosul University Press, 1990
6. Yassin Saad Muhammad al-Bakri, The Structure of Iraqi Society (The Dialectic of Authority and Diversity), Egypt Mortada Foundation, 2011.
7. Salim Matar, Table of Identities, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut 2003.
8. Amin Farag Latif, Citizenship and its Role in the Integration of Pluralistic Societies, Dar Shatat for Publishing and Software, Egypt - UAE, 2012.
9. Yassin Al-Bakri, Hala Karim, Political Socialization and Democratic Transformation in Iraq, General Cultural Affairs, Baghdad, Iraq, 2013.
10. Hadi Hussein, Map of Ethnic Groups in Iraq, Iraqi Affairs Magazine, Al-Nahrain Studies Center, Al-Nahrain University, Issue: (8), 2018.
11. Abd Sami Abd al-Khalidi, religious minorities in Iraq and their role in building society (the Mandaean Sabians as a model), Yarmouk College Journal, Volume (13), Issue (1), 2021.
12. Saad Salloum, Minorities in Iraq, Iraq Paths Foundation for Cultural and Media Development, 2013.
13. United Nations, Security Council, Resolution 1483, issued on 5/22/2003.
14. Rand Rahim Franke, Democracy Monitoring in Iraq, Report No. (1) on the reality in Iraq, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (297), Center for Arab Unity Studies, November, 2003.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

15. Salah Abdel Razzaq, The Religious Authority in Iraq, Parliamentary Elections, and Strengthening National Unity, 1st edition, Al Maaref Publishing Forum, Beirut, 2020.
16. Saad Muhammad Hassan, Ethnic Groups and Political Participation in the Arab Levant (Selected Models), Master's Thesis (Unpublished), Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2015.
17. Nibras Al-Mamouri, The Ordeal of the Constitution and Problems of Amendment, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2015.
18. Saad Shihab Ahmed Al-Sheikh, Consociational Democracy and its Reflection on the Political Performance of the Iraqi Political System after 2005, Arab Democratic Center, Berlin, 2022.
19. Abd Ali Kazem, The Iraqi Strategic Report 2010_2011, Bisan Publishing and Distribution House, Beirut, 2011.
20. Firas Abdel Karim, The Performance of the Iraqi Parliament after 2005, Reality and Ambition, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue (52), 2012.
21. Ahmed Yahya Al-Zuhairi, The Political Process in Iraq after 2003, 1st edition, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2017.
22. Ali Khalaf Abbas, Consensual Democracy, a Constitutional Study in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, Al-Ma'mun University Magazine, Issue (31), Baghdad, 2018.
23. Faleh Abdul Jabbar, The Dilemma of the Constitution (Criticism and Analysis), Publications of the Institute of Strategic Studies, Beirut, 2006.
24. Taha Ibrahim Abd, Executive Authority and Strengthening National Unity in Iraq after 2003, Master's Thesis (unpublished), Al-Nahrain University, College of Political Science, 2017.
25. Zaid Adnan Mohsen, Components and Obstacles of the Political System (Iraq after 2005 as a Model), Political Issues Magazine, Issue (48_49), Al-Nahrain University, 2017.
26. Taha Hamid Hussein, The Role of the Judicial Institution in Building Democracy in Iraq, Resalat Al-Huquq Magazine, Faculty of Law, University of Karbala, Issue (1), 2014.
27. Yassin Muhammad Hamad, The negative repercussions of quotas on the institutional and societal structure of the democratic system in

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Iraq, Journal of International Studies, Issue (60), College of Political Science, University of Baghdad, 2015.

28. The New Encyclopedia Britannica, Encyclopedia Britannica, Chicago, 15th Edition, Vol 4, 1992.
29. Webster's New World Dictionary of American language, New Yorks The World Publishing Co, 1962.
30. Frederic Barth, Ethnic Groups and Boundaries, Little Brown, Boston, 1969
31. Hamza Mustafa, sectarian and ethnic quotas compete with independent bodies in Iraq, an article published on the World Information Network on March 21, 2015, access date September 21, 2023, available at the following electronic link: https://aawsat.com/home/article/317926/%

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/